أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 87

12-18 سبتمبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

الضمان شمل ودائع البنوك الوطنية والأجنبية 3 سنوات .. بحث تجديد الضمان الحكومي للودائع أكتوبر المقبل

صرح وكيل وزارة المالية أن فترة ضمان الحكومة لودائع القطاع المصرفي الإماراتي بموجب قرار مجلس الوزراء تنتهي في شهر أكتوبر المقبل بعد أن امتدت لثلاث سنوات وتشمل كافة الودائع في البنوك الوطنية والأجنبية التي لها عمليات جوهرية في الدولة. وحول ما إذا ما كان هناك توجه لتمديد فترة ضمان الحكومة لودائع القطاع المصرفي قال إن اللجنة الحكومية المختصة ستقوم ببحث اتخاذ القرار المناسب بشأن مدى الحاجة لتجديد الضمان الحكومي للودائع المصرفية في ضوء الموقف الراهن. وأشار خوري إلى أن حكومة الإمارات أكدت في أكتوبر 2008 بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية عدم تعرض أي من المصارف الوطنية لأية مخاطر ائتمانية وضمان الودائع والمدخرات في المصارف الوطنية إلى جانب توفير ضمانات لعمليات الاقتراض بين المصارف العاملة في الدولة وضخ السيولة اللازمة في الجهاز المصرفي في إطار عدد من الخطوات والإجراءات الوقائية الداخلية لضمان استمرارية النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد الوطني. ودعت مصارف وخبراء ومراقبون ماليون إلى تمديد فترة ضمان الحكومة للودائع المصرفية لفترات طويلة وإذا أمكن إن يكون الضمان بلا تحديد مدة أسوة بدول أخرى تقوم المصارف المركزية فيها بضمان الودائع في المصارف مدى الحياة. مشيرين إلى إن فترة الضمان الحالية تحتاج للتمديد. وأكدوا أنه رغم تحسن الأداء المصرفي وزيادة مستويات السيولة ووجود مؤشرات عديدة على تجاوز القطاع المصرفي الإماراتي لتداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن تمديد فترة ضمان الحكومة للودائع المصرفية من شأنه أن يعطي مزيدا من الثقة في الاقتصاد الوطني ويساهم في رفع الجدارة الائتمانية للمصارف العاملة في الدولة مما سينعكس ايجابيا على كافة القطاعات الاقتصادية. ووفقا لأحدث إحصاءات المصرف المركزي فان الفجوة بين القروض والودائع - التي تلاشت في شهر أكتوبر 2010 لأول مرة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008 قبل نحو ثلاثة أعوام - استمرت في التلاشي بنهاية يوليو الماضي. حيث استمر تفوق الودائع على القروض في مؤشر على زيادة متانة القطاع المصرفي. فقد زادت الودائع على القروض بمقدار 61.6 مليار درهم بنهاية شهر يوليو الماضي بفائض بلغت نسبته إلى إجمالي القروض 5.86%. وذلك مقابل 18.3 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر الماضي .

المصدر:البيان

تعليق

في هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي: •**المجموعة الأولى**: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية. •**المجموعة الثانية**: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس. •**المجموعة الثالثة**: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

بالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط بنسبة 50%. هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008. وحيث يلاحظ أن دول الخليج تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة. وتشير بعض التقديرات خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار. **أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية** فإن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى. **أما بالنسبة لدول المجموعة الثالثة**، وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة، فسيكون التأثير عليها محدودا أيضا.

الدولية

دول اليورو ترفض نصائح الولايات المتحدة بشأن أزمة الديون
صفحة 02 ◄

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الصين تقفز 17.7 % في 8 أشهر
صفحة 02◄

الاقليمية

قطر تتوقع استمرار فائض الميزانية في الأعوام القادمة
صفحة 03 ◄

مصر وتركيا تخططان لرفع التبادل التجاري إلى 10 مليارات دولار سنويا
صفحة 03◄

المحلية

بحث تجديد الضمان الحكومي للودائع أكتوبر المقبل
صفحة 05◄

"موديز" تؤكد محدودية انكشاف البنوك الإماراتية على الديون اليونانية
صفحة 05◄

المقال الأسبوعي

نجاح كبير لعمليات التنويع الاقتصادي في دبي
صفحة 06◄

استبعدت سحب مزيد من أموال دافعي الضرائب: دول اليورو ترفض نصائح الولايات المتحدة بشأن أزمة الديون

دعت الولايات المتحدة منطقة اليورو إلى تحريك مزيد من الأموال لحل أزمة الديون المستمرة، وحذرت من مخاطر "كارثية" نتيجة الانقسامات، الأمر الذي رفضه المسؤولون الأوروبيون. وعبر وزير الخزانة الأمريكية تيموثي غايتنر، الذي شارك بصفة استثنائية في اجتماع لوزراء المالية الأوروبيين في فروكلاف ببولندا تستمر أعماله اليوم السبت، عن قلقه من الانقسامات في أوروبا بشأن أفضل السبل لتسوية الأزمة خصوصا بين الحكومات والبنك المركزي الأوروبي الذي يترأسه جان كلود تريشيه. وشدد غايتنر على وجوب أن يعمل الجميع معا بغية تجنيب الأسواق مخاطر كارثية، داعيا إلى بذل مزيد من المساعي "لإبعاد خطر التخلف عن دفع الديون بصورة تسلسلية" عن دول منطقة اليورو. ولم تتوقف تحذيراته وانتقاداته عند هذا الحد. فقد طلب من دول الاتحاد النقدي، بحسب وزيرة المالية النمساوية ماريا فكتر، زيادة الأموال لإغاثة الدول التي تمر بصعوبات وتقديم دعم مالي أكبر لمصارفها التي تعاني من أوضاع مضطربة. وجاء تحذير غايتنر مع تنامي مخاوف دولية من احتمال اتساع نطاق الأزمة لتتجاوز أوروبا، وبعد ضخ البنوك المركزية الرئيسية في العالم سيولة مالية بالدولار لدعم البنوك التجارية المكشوفة على الديون السيادية لبلدان اليورو. فقد هبت البنوك المركزية العالمية الكبرى لمساعدة القطاع المصرفي في منطقة اليورو بصورة منسقة من أجل ضمان إمدادها بالدولار. ورفضت ألمانيا الاقتراح الأمريكي، مؤكدة أنه لم يعد ممكنا سحب مزيد من أموال دافعي الضرائب لكن فرض ضريبة على الصفقات المالية بما في ذلك في الولايات المتحدة سيسمح بتوفير الأموال الضرورية بحسب الوزيرة النمساوية. إلا أن غايتنر رفض كليا هذا الخيار بحسب قولها. واعتبرت فكتر أن موقف نظيرها الأمريكي غير مبرر، خصوصا أن دعامات منطقة اليورو هي بنظرها "أفضل من دعامات الولايات المتحدة التي ترزح تحت عبء دين عام هائل". وسارع رئيس مجموعة وزراء المالية في منطقة اليورو ورئيس وزراء لوكسمبورغ جان كلود يونكر من جهته إلى القول بلهجة حازمة "إننا لا نناقش توسيع أو زيادة صندوق إغاثة الدول التي تمر بصعوبات، مع بلد غير عضو في منطقة اليورو". لكن وزارة الخزانة الأمريكية نفت أن يكون غايتنر دعا إلى تعزيز صندوق إغاثة الدول التي تمر بصعوبات، مؤكدة أنه "لم يدع ولم يحض على أي تدبير معين". وأضاف البيان أن غايتنر عرض "افكارا عن الطريقة التي تمكن الدول الأوروبية من وضع ادوات تسمح لها بامتلاك القوة الضرورية لمواجهة التحديات المطروحة أمامها" و"حث نظراءه الأوروبيين على التحرك بحزم والتحدث بصوت واحد".

المصدر:العربية.نت

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الصين تقفز 17.7 % في 8 أشهر

قالت وزارة التجارة الصينية إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين نمت بنسبة 17.7 بالمائة في الأشهر الثمانية الأولى من 2011 مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وأضافت الوزارة في بيان صدر في موقعها على الانترنت في وقت متأخر يوم الخميس إن الصين اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 77.6 مليار دولار في الفترة من يناير كانون الثاني إلي أغسطس . ويمثل ذلك تراجعا طفيفا لوتيرة التدفقات الاستثمارية من زيادة بلغت 18.6 بالمائة في الأشهر السبعة الأولى. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اجتذبتها الصين في شهر أغسطس وحده 8.4 مليار دولار بزيادة قدرها 11.1 بالمائة عن مستواها قبل عام. ويرى كثير من الخبراء الاقتصاديين إن تفاقم أزمة الدين السيادي في أوروبا واحتمال انزلاق الولايات المتحدة إلي الركود سيزيدان من تراجع مجمل التدفقات الاستثمارية إلي الصين في الأشهر القادمة

المصدر:رويترز

وزراء الاتحاد الأوروبي يرون حاجة لتعزيز القطاع المصرفي

اتفق وزراء مالية الاتحاد الأوروبي على ضرورة تعزيز البنوك الأوروبية في أعقاب اختبارات التحمل التي أجريت في يوليو تموز بينما قال تقرير إن أزمة "شاملة" في الديون السيادية قد تتسبب في أزمة ائتمانية جديدة. وقالت وزيرة الاقتصاد الاسبانية ايلينا سالجالدو للصحفيين عقب اجتماع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي بمدينة فروتسواف بجنوب بولندا "خلصنا الى ضرورة أن نجعل نظامنا المالي أكثر قوة." وقالت "يوجد توافق على أنه من الجيد لمؤسساتنا المالية أن تعزز رؤوس أموالها للالتزام بمتطلبات بازل 3 ومواجهة أي تطور طارئ." لكن الاتفاق لا يعني أن من المرجح أن تحصل البنوك الاوروبية على تمويلات رأسمالية إضافية من الخزائن العامة بل هو أقرب إلى إقرار بنتائج اختبارات التحمل التي خضعت لها البنوك الأوروبية في يوليو. وكشفت الاختبارات عن فجوة في تمويلات البنوك لا تزيد على ستة مليارات يورو (ثمانية مليارات دولار) لكن مستثمرين كثيرين يعتقدون أن المبلغ سيكون أعلى بكثير إذا تفاقمت أزمة الديون. من ثم تكافح البنوك الأوروبية للاقتراض وسط حذر متنام بين صناديق سوق النقد الأمريكية وغيرها من المقرضين التقليديين بالدولار بشأن تأثير عجز يوناني محتمل عن سداد الديون على دفاتر البنوك الأوروبية. ونالت المخاوف إزاء انكشاف البنوك الفرنسية على ايطاليا واليونان من أسهم بي.إن.بي باريبا وكريدي أجريكول. كانت موديز انفستورز سرفيس قامت يوم الأربعاء بخفض تصنيفات كريدي أجريكول وسوسيتيه جنرال متعللة بتنامي المخاوف بشأن التمويل والسيولة في ضوء تفاقم أوضاع اعادة التمويل. وأبقت موديز تصنيف بي.إن.بي أكبر بنك فرنسي قيد المراجعة لخفض محتمل.

المصدر:رويترز

التضخم في السعودية ينحسر إلى 3% العام المقبل مع حل مشكلة الإسكان

قال معهد التمويل الدولي إن الناتج المحلي الإجمالي السعودي سينمو بنسبة 5.8% ليبلغ 932 مليار ريال سعودي عام 2011، مدفوعا بزيادة إيرادات النفط وتوسع الإنفاق الحكومي. وأضاف أن الفائض الكبير في الحساب الجاري والميزانية الحكومية سيسهمان في زيادة الموجودات الأجنبية بمقدار 98 مليار دولار عام 2011، لتصل إلى 543 مليار دولار لتشكل 90% من الناتج المحلي الإجمالي. وبيّن تقرير للمعهد نشرته صحيفة "الاقتصادية" السعودية، أن هذه المؤشرات ستدفع في الجانب الآخر نسبة التضخم للارتفاع إلى 7% عام 2011، لكنها ستنخفض إلى 3% عام 2012 بسبب حل مشكلة الطلب على المنازل الإسكانية. وقال المعهد إن السياسات التي اتبعتها الحكومة السعودية في استجابتها لتداعيات الأزمة العالمية كانت سريعة وواسعة النطاق؛ مما ساعد الاقتصاد على مواجهة الأزمة العالمية من دون مخاوف حقيقية. وتوقع المعهد أن يحقق الاقتصاد السعودي نموا قويا خلال عام 2011، مدفوعا بالإنفاق الحكومي القوي وتحسن شروط التمويل المصرفي والعودة التدريجية للثقة في الأسواق، حيث ينمو القطاع النفطي بنسبة 8.7% والقطاع غير النفطي 4.8% عام 2011. كما أن بقاء سعر الدولار في متوسط 85 دولارا للبرميل عام 2011 سيؤدي إلى وجود فائض كبير في الحساب الجاري خلال عام 2011.

المصدر:العربية.نت

قطر تتوقع استمرار فائض الميزانية في الأعوام القادمة

قال محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني يوم الخميس إن من المتوقع استمرار تسجيل فائض في الميزانية في الأعوام القادمة وان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد يصل إلى 547 مليار ريال (150 مليار دولار) هذا العام. وقال الشيخ عبد الله في كلمة ألقاها نيابة عن رئيس الوزراء القطري في اجتماع لمحافظي البنوك المركزية العربية انه بالرغم من الاستثمارات الضخمة المزمعة فان من المتوقع أن تواصل الموازنة العامة تسجيل فائض في السنوات المقبلة وأن يبلغ الفائض 5.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 .

المصدر:رويترز

مصر وتركيا تخططان لرفع التبادل التجارة إلى 10 مليارات دولار سنويا

تخطط مصر وتركيا لرفع التبادل التجاري بينهما إلى 10 مليارات دولار سنوياً خلال السنوات الأربعة المقبلة. أعلن رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي والدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء عن خطة طموحة لزيادة التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين من خلال مجموعة من الإجراءات على رأسها إلغاء التأشيرة بين البلدين وتذليل العقبات والمشكلات التي تواجه رجال الأعمال بالجانبين. وكشف الدكتور محمود عيسى، وزير الصناعة عن دراسة إنشاء خط ملاحي بين ميناءي الإسكندرية ومارس التركي وتيسير حركة الصادرات المصرية إلى السوق التركية وتصديرها للأسواق المجاورة لأنقرة. دعا أردوغان رجال الأعمال الأتراك إلى زيادة استثماراتهم في مصر لترتفع من 1.5 مليار دولار ـ حالياً ـ إلى 5 مليارات دولار. كشف عن عدد من اللقاءات بين وفد رجال الأعمال الأتراك 280 رجل أعمال مع نحو ألف من رجال الأعمال المصريين انتهت بالاتفاق على صفقات تجارية قيمتها 850 مليون دولار. وأكد رئيس الوزراء التركي الذي استقبل بحفاوة بالغة ضرورة استمرار مصر في حركة التغيير والإصلاح لتصل أصوات ميدان التحرير إلى النواحي الاقتصادية، مشيراً إلى أن الاقتصاد العمود الفقري للديمقراطية. أكد الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء أن التعاون بين مصر وتركيا مهم وحتمي في المنطقة، خاصة في تلك الظروف التاريخية. وتعهد شرف بإزالة جميع العوائق التي تحول نمو التعاون الاقتصادي بين البلدين.

المصدر:الأهرام المصرية

دول الخليج تضخ 142 مليار دولار في مشاريع الطرق والجسور

قدّرت دراسة اقتصادية حجم مشاريع الطرق والجسور القائمة حالياً أو المقرر إقامتها في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 142 مليار دولار أمريكي. وأشارت الدراسة الصادرة عن شركة "فينتشرز" الشرق الأوسط المتخصصة بالأبحاث، إلى تصدر دولة الإمارات للقائمة من حيث حجم الإنفاق بعد الإضافة الجديدة لقطاع البنية التحتية فيها بالافتتاح الأخير للخط الأخضر لـ"مترو دبي". وأوضحت الدراسة انه مع خطة أبوظبي الكبرى للنقل البري والتي تقدر بحوالي 25 مليار دولار أمريكي، يصل حجم مشاريع الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات حوالي 58 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 40% من حجم المشاريع الإقليمية. ولفتت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الثانية على القائمة بحجم مشاريع قائمة ومستقبلية تصل إلى 48 مليار دولار أمريكي، في حين تحل دولة قطر في المرتبة الثالثة في تطوير مشاريع البنى التحتية مع استعداداتها المتواصلة لاستضافة كأس العالم 2022 ليصل حجم المشاريع المقررة على أرضها إلى حوالي 17 مليار دولار أمريكي. ونوّهت الدراسة إلى أنه ينتظر أن يزدهر سوق الكويت ليصبح واحداً من أكثر الأسواق فاعلية في المنطقة في السنوات القليلة القادمة، خاصة أنها تستعد لإقامة مشاريع تقدر بحوالي 9.4 مليار دولار أمريكي، بينما يصل حجم المشاريع المتعلقة بالطرق والجسور في سلطنة عمان إلى 8 مليارات دولار، إضافة إلى ما مجموعه ملياري دولار أمريكي للمشاريع المقررة في مملكة البحرين.

المصدر:العربية.نت

«المركزي»: العمل بالنماذج الموحدة للمعاملات المصرفية للأفراد قبل نهاية العام

يعتمد المصرف المركزي النماذج الموحدة للمعاملات المصرفية للأفراد مع البنوك العاملة في الدولة قبل نهاية العام، بحسب صالح الطنيجي مدير أول في دائرة الرقابة والتفتيش على البنوك في المصرف. وقال الطنيجي إن المصرف المركزي وضع ملاحظاته على النماذج المقترحة التي تسلمها من اللجنة الفنية لجمعية المصارف، مؤخرا، وأعادها مرة أخرى بانتظار معرفة رأي البنوك والتوصل إلى صيغة نهائية لإقرارها. وكان "المركزي" كلف جمعية المصارف في الدولة بإنجاز النماذج الموحدة للمعاملات المصرفية يتم إلزام البنوك كافة بها، عند صدور النظام الجديد للقروض الشخصية والخدمات المالية للإفراد قبل 6 أشهر، والذي نص على إنجاز هذه النماذج خلال شهر من تاريخ صدور النظام الجديد في الجريدة الرسمية مطلع أبريل الماضي. وتبين النماذج الموحدة صيغة للشروط بوضوح الحقوق والالتزامات التي تتضمنها اتفاقيات القروض والتسهيلات والخدمات الأخرى، التي تقدمها البنوك لعملائها الأفراد، وذلك بما يحقق التوازن بين حقوق والتزامات الطرفين. وأوضح الطنيجي أن المصرف المركزي سمح للبنوك العاملة في الدولة بالاستمرار في استخدام النماذج المعمول بها لديها إلى حين التوصل لصيغة نهائية للنماذج الموحدة. وقال: إن البنوك الأجنبية العاملة في السوق المحلية تحتاج لموافقة الإدارات في مراكزها الرئيسية على هذه النماذج وصيغتها، ولذلك تحتاج العملية لبعض الوقت. وأشار إلى أن البنوك الأجنبية العاملة في الدولة أبلغت "المركزي" أنها تلتزم بنماذج يجب اعتمادها من مراكزها الرئيسية في الخارج. وأضاف: نحن بانتظار رد اللجنة الفنية لجمعية المصارف ونتوقع منهم طلب اجتماع خلال أيام لبحث هذا الموضوع. وقال الطنيجي إن "المركزي" قرر توحيد النماذج المستخدمة للمعاملات المالية والمصرفية للافراد مع البنوك العاملة في الدولة، بعد تلقيه عددا من الشكاوى من العملاء تتعلق بهذا الموضوع خلال الفترة الماضية. وأكد أن البنوك العاملة في الدولة ملتزمة بكافة المعايير والشروط التي اقرها مجلس إدارة المصرف المركزي في شهر مارس الماضي وبدأ العمل بها مطلع مايو، بخصوص المعاملات المالية والمصرفية للإفراد. وبدأت البنوك اعتباراً من الأول من مايو الماضي الالتزام بالشروط كافة التي ينص عليها نظام القروض المصرفية والخدمات المقدمة للعملاء الأفراد، بغض النظر عن تأخير إنجاز النماذج الموحدة. وأوضح الطنيجي أن المعايير التي وضعها المصرف المركزي لضبط قطاع القروض الشخصية للأفراد وتعاملاتهم المالية مع البنوك في الدولة، تهدف لخلق بيئة صحية للإقراض والسوق الائتمانية.

المصدر:الاتحاد

التضخم في الإمارات يتباطأ لأدنى مستوى في 18 شهرا في أغسطس

أظهرت بيانات يوم السبت تباطؤ التضخم في الإمارات العربية المتحدة إلى أدنى مستوى في 18 شهرا مسجلا 0.6 بالمائة على أساس سنوي في أغسطس في حين تراجعت الأسعار قليلا عن الشهر السابق بفعل انخفاض في تكاليف الإسكان. كان التضخم السنوي في رابع أكبر بلد مصدر للنفط في العالم قد تباطأ إلى 1.3 بالمائة في يوليو تموز بعد أن دفع طرح وحدات سكنية جديدة أسعار الإيجارات للتراجع ومع استمرار تدني الإقراض المصرفي اثر أزمة ديون دبي في العام الماضي .وتراجعت أسعار المستهلكين 0.1 بالمائة على أساس شهري في أغسطس بعد زيادة 0.2 بالمائة في الشهر السابق حسبما أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء .وتراجعت تكاليف الإسكان - وهي أكبر شرائح الإنفاق الاستهلاكي عند 39 بالمائة - بنسبة 0.7 بالمائة على أساس شهري في أغسطس بسبب ضعف السوق العقارية . وارتفعت أسعار الغذاء في الإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد السعودية 0.5 بالمائة في أغسطس وهو مستوى أقل بكثير عن المسجل في شهر رمضان من العام الماضي مع قيام الحكومة بفرض قيود على الأسعار وتقديم دعم .وقال جياس جوكنت كبير الاقتصاديين في بنك أبوظبي الوطني "كل من الاتجاهين - تراجع الايجارات وارتفاع أسعار الغذاء - سيستمر لبعض الوقت ".وقال "سيظل النمو تحت السيطرة وفي أوائل خانة الاحاد هذا العام بل وفي العام القادم لكن سيحدث ارتفاع في العام القادم".

المصدر:رويترز

ارتفاع الاستثمار في الصناعة بالإمارات إلى 110 مليارات درهم

أشارت بيانات أول دليل صناعي تصدره وزارة الاقتصاد إلى أن عدد المنشآت الصناعية العاملة في الدولة بلغ حتى نهاية العام الماضي 4960 منشأة بزيادة نسبتها 6.8% مقارنة بعام 2009، فيما ارتفعت الاستثمارات الموظفة في هذه المنشآت من 81 مليار درهم في نهاية عام 2009 إلى 110 مليارات درهم في نهاية العام الماضي وارتفع عدد العاملين في المنشآت الصناعية من 347 ألف عامل في العام 2009 إلى 382 ألف عامل في نهاية العام 2010 . واحتلت الصناعات المعدنية والآلات المرتبة الأولى حيث تضم أكبر عدد للمصانع وهو 1437 مصنعا تليها صناعات الكيماويات بنحو857 مصنعا.

المصدر:البيان

"موديز" تؤكد محدودية انكشاف البنوك الإماراتية على الديون اليونانية

أكدت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني أن انكشاف البنوك الإماراتية على الديون اليونانية "محدود جداً"، معتبرة أن القطاع يتمتع بملاءة رأس مال عالية جداً وسيولة مرتفعة. وتتوافق تأكيدات "موديز" مع ما أعلنه المصرف المركزي الإماراتي الاثنين الماضي حول محدودية تعرض البنوك الإماراتية لمخاطر جراء تعاملاتها مع البنوك اليونانية. وقال المحلل المالي في الوكالة خالد هولدار: "لا نتوقع تأثيراً كبيراً على البنوك الإماراتية حتى في حال حدوث أزمة في اليونان". وأضاف في تصريحات لصحيفة "الاتحاد" الإماراتية، أن انكشاف البنوك الإماراتية والنظام المصرفي لدول الخليج بشكل عام تجاه اليونان "محدود جداً". وتشير توقعات الوكالة على لسان هولدار إلى أن آثار الديون اليونانية على القطاع المصرفي الإماراتي هي في أدنى مستوياتها. وتتمتع البنوك العاملة بالدولة بنسبة كفاية لرأس المال تتجاوز متطلبات "بازل 3"، وبلغت بالمتوسط نحو 21% بنهاية النصف الأول من العام. وبحسب متطلبات لجنة بازل للرقابة على المصارف فإن نسبة ملاءة رأس المال المطلوبة يجب أن ترتفع من 2% حالياً إلى 7% عام 2019، على أن ترفع تدريجياً ابتداء من 2013. ولكن المصرف المركزي الإماراتي بث رسالة لطمأنة المستثمرين حول وضع المصارف الإماراتية. وقال مساعد محافظ مصرف الإمارات المركزي لشؤون السياسة النقدية والاستقرار سيف الشامسي الاثنين الماضي إن القطاع المصرفي في الدولة في وضع جيد وإن السيولة الزائدة لدى البنوك العاملة في الدولة تقدر بأكثر من 100 مليار درهم حالياً. وبلغ رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي 108.2 مليار درهم بنهاية يوليو الماضي. وزادت البنوك بالدولة احتياطياتها العامة بقيمة 800 مليون درهم بارتفاع نسبته 5.6% لتبلغ 15.1 مليار درهم بنهاية يوليو مقارنة بـ14.3 مليار درهم بنهاية يونيو. وخلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي ازدادت الاحتياطيات العامة للبنوك 20.8%.

المصدر:العربية.نت

18 سبتمبر 2011

نجاح كبير لعمليات التنويع الاقتصادي في دبي

أكدت دراسة لمركز السياسات الاقتصادية والأبحاث، الذراع التشغيلية للأمانة العامة لمجلس دبي الاقتصادي، أن اقتصاد دبي شهد تحولات مشهودة عبر مسيرة نموه وخاصة منذ عام 1999 ، وأن عملية التنويع الاقتصادي التي قامت بها دبي قد شهدت نجاحاً كبيراً بدلالة قدرتها على الاستجابة للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط العالمية طوال العقود الثلاثة الماضية. وذكرت الدراسة أن الإمارات تأتي في طليعة دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية. وأعد الكادر التنفيذي للمركز الدراسة التي جرت حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وهيكل الصادرات وإستراتيجية التنمية في دبي. وتأتي هذه الدراسة في إطار سلسة أبحاث السياسات الاقتصادية التي يضطلع بها المركز والتي تركز على قضايا الاقتصاد الكلي ذات الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد المحلي. وتهدف هذه الأبحاث إلى رفع مستوى الوعي لدى مراكز صنع القرار بشأن هذه القضايا، إضافة إلى التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وتوصيات السياسة باتجاه تعزيز عملية التنمية الاقتصادية على مستوى إمارة دبي ودولة الإمارات.

خصائص مشتركة

تبنت الدراسة منهجية المقارنة بين دبي من جهة واقتصادي سنغافورة وهونج كونج من جهة أخرى نظراً للسمات المشتركة بين هذه الاقتصادات، مثل عدد السكان، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي، والموقع الاستراتيجي كمركز للخدمات التجارية والمالية، فضلاً عن تزامن تجاربها التنموية في مطلع السبعينيات، وتدفق العمالة الوافدة اليهما، وتعدد الخلفيات الأثنية في التركيبة السكانية، بيد أن اقتصادي سنغافورة وهونج كونج يختلفان عن اقتصاد دبي بوصفهما قد سجلا ارتفاعات مشهودة في الإنتاجية الكلية والتي كانت بمثابة الرافعة لنموهما رغم انخفاض كل من التراكم الرأسمالي ومعدل نمو العمالة فيهما. واستهلت الدراسة باستعراض تطور معدلات النمو الاقتصادي في دبي منذ السبعينيات من القرن الماضي وحتى عام 2008، حيث أشارت إلى إن الإمارة قد شهدت معدلات نمو غير مسبوقة طوال المدة المذكورة، إذ ازداد معدل نموها الحقيق من 6% خلال الفترة 1975-1990 إلى حوالي 9% خلال الفترة 1991-2008 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 7.5%، وبهذا فقد تفوقت دبي على كل من سنغافورة (7%)، وهونج كونج (6.1%)، فضلاً عن بعض الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية (3.1%) والتي تعد أكبر اقتصاد في العالم.

مصادر نمو دبي

قامت الدراسة بالبحث عن مصادر النمو في دبي. وفي هذا الصدد تشير الدراسة إلى أن هذه المصادر هي توليفة من التراكمات المادية والرأسمالية، إضافة إلى العمالة، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وقد تبين إن النمو الحاصل في رصيد رأس المال والعمالة قد سار موازياً للنمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة خلال العقود الثلاثة الماضية. وتؤكد الدراسة بان الانجاز الذي سجلته دبي على صعيد معدل نموها الحقيق إنما يعكس النمو الحاصل في مختلف القطاعات المؤلفة لاقتصاد الإمارة. وقد صاحب هذا الأداء ارتفاعا في معدلات التوظيف تزامن معها نمو مستمر في رصيد رأس المال. وبالمقابل، بينما كان التوسع في النشاط الاقتصادي في الإمارة ملفتاً، إلاّ أن حصة العامل من الإنتاج لم ينم بنفس المنوال بسبب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من العمالة الوافدة الذين قدموا إلى دبي . وتوعز الدراسة هذه الظاهرة إلى انخفاض إنتاجية العامل وكذلك إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية في الإمارة نظراً لأن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة قد تركزت في قطاع البنية التحتية والذي لا يتطلب عادة مستويات عالية من المهارات والمعرفة التكنولوجية مقارنة ببقية القطاعات كالصناعة مثلاً. أما في الاقتصاد الناشئة والمتقدمة، فالحال يختلف حيث شهدت هذه الاقتصاد نمواً مطرداً في إنتاجية العامل، والتي رغم ما تعرض من تقلبات في بعض السنوات إلى أن اتجاهها العام كان نحو الارتفاع. وفي هذا المجال، تنوه الدراسة إلى الأهمية الكبيرة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والعمالية بالاتجاه الذي يرفع من مستوى إنتاجية العامل. كما أفادت الدراسة بان الإنتاجية الكلية كانت حساسة للارتفاع الكبير في حجم الإنفاق العام لاسيما إبان الفورتين النفطيتين الأولى (1978-1979) والثانية (2002-سبتمبر 2008)، اضافة الى الازدهار الملفت الذي شهده قطاع العقار في نهاية العقد الماضي. من هنا، تفيد الدراسة أنه باستبعاد قطاعي النفط والعقار فأن الإنتاجية الكلية تعد متباطئة كثيراً.

قطاعات قيادية للنمو

أوضحت الدراسة أن دبي قد استطاعت أن تعيد هيكلة اقتصادها بنجاح، وتجسد ذلك بصورة رئيسة في انخفاض اعتمادها على النفط، حيث - طبقاً للإحصائيات- انخفضت حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي وبصورة مستمرة طوال العقود الثلاثة الماضية، من 48% خلال الفترة 1975-1980 إلى 6% خلال الفترة 2005-2008، وكذا الحال بالنسبة لمعدل نمو القيمة المضافة والتي انخفضت من 13% إلى -11% خلال المدة المذكورة. وفي هذا السياق، تثير الدراسة تساؤلاً مفاده "كيف يستطيع اقتصاد مثل دبي لايزخر بالموارد الطبيعية أن يحقق مثل هذا الأداء الاقتصادي المتميز؟ وتجيب الدراسة على هذا التساؤل بأن الإمارة تمتلك عدداً من القطاعات القيادية مثل السياحة والتجارة الخدمات المالية والخدمات اللوجستية والتشييد والنقل والتي شهدت جميعها نمواً متواصلاً خلال العقود الماضية. بيد أنه وبالمقابل شهدت قطاعات أخرى انكماشاً مثل المرافق العامة والخدمات الحكومية رغم الارتفاع النسبي الحاصل في معدلات نمو الاستثمار والتوظيف فيهما.
ولاحظت الدراسة أن الإنتاج شهد نمواً سريعاً خلال العقد الماضي، وكما هو الحال معدل نمو التوظيف، والتراكم الرأسمالي. وعلى نحو محدد، ازداد معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للتجارة من 6.3% في التسعينيات إلى 28.7% خلال العقد الماضي، أي نما لأكثر من أربعة أضعاف، وبالنسبة لقطاع التشييد من 7.3% إلى 17.5% أي نما لأكثر من ضعفين خلال الفترة ذاتها.

إنتاجية العامل

أما بالنسبة لمستويات إنتاجية العامل على الصعيد القطاعي، فقد لوحظ انه في كل من قطاع التجارة والقطاعين المالي والعقارات كان المستوى سالباً خلال فترة التسعينيات. وفي قطاع الخدمات العامة (مثل الماء والكهرباء والغاز) كان المستوى راكداً خلال الفترة المذكورة ذاتها مقارنة بما شهده من نمو كبير في كل من سنغافورة وهونج كونج. ويتضح من ذلك إن معدلات النمو الاقتصادي لدبي خلال العقد الماضي قد تأثرت بصورة كبيرة بالنمو الحاصل في القطاعات غير التجارية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن أهم محددات الإنتاجية هي التطور التكنولوجي والابتكارات، إضافة إلى السياسات الفاعلة والبيئة الاقتصادية المحفزة. وبالنظر إلى الإحصائيات المتعلقة بمتوسط الإنتاجية للقطاعات الرئيسة للإمارة ومقارنتها فيما بينها يتجلى بالفعل أن الفجوات ليست على درجة كبيرة من الأهمية، كما أن ثمة مجالاً لرفع الإنتاجية في كل من قطاعي التصنيع والخدمات الشخصية على نحو خاص.

فرص النمو

و تطرح الدراسة سؤالين استراتيجيين، أولهما: هل ثمة فرص مستقبلية للمزيد من النمو؟ وثانيهما، هل بوسع الأسواق الخارجية أن تصبح محركاً للنمو الاقتصادي لدبي. وتفيد الدراسة أن قطاع التصدير في دبي قد شهد نمواً متواصلاً خلال العقدين الماضيين. حيث ازداد بمعدل بلغ 33% سنوياً. كما ازداد معدل نمو إعادة التصدير حوالي 38% خلال الفترة ذاتها. ثم ركزت الدراسة على أصناف المنتجات المصدرة، وفيما إذا كانت هذه الأصناف ضامنة لنمو مستدام في المستقبل. وفي هذا السياق اعتمدت الدراسة على مؤشر "درجة تعقد الصادرات".

البحث والتطوير: استنتاجات أساسية

وفي الختام، توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات حول واقع الصادرات والنمو الاقتصادي لدبي، أهمها: أن التحولات التي شهدها اقتصاد دبي عبر مسيرة نموه وخاصة منذ عام 1999 كانت مشهودة. إن عملية التنويع الاقتصادي التي قامت بها دبي قد شهدت نجاحاً كبيراً بدلالة قدرتها على الاستجابة للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط العالمية طوال العقود الثلاثة الماضية. بيد أنه، ومن جانب آخر، نوهت الدراسة إلى أن إنتاجية العامل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لم تنم على نحو واف. فالنمو الحاصل في الإمارة مرده، فضلاً عن النمو الذي شهدته بعض القطاعات الرئيسية، هو النمو المتراكم في كل من رأس المال والعمالة غير الماهرة. إن إجراء مقارنات في مجال النمو بين تجربة دبي وتجارب شبيهة لها مثل سنغافورة ذات دلالات بالغة لجهة رسم الاستراتيجيات المتعلقة بمستقبل اقتصاد الامارة وخاصة ما يتعلق بـ "فجوة الإنتاجية"، هذا بالرغم من أن معظم القطاعات في دبي قد حققت مستويات من الإنتاجية على قدم المساواة مع مثيلاتها في سنغافورة. بيد أن ثمة فجوة في مجال البنية التحتية للكفاءات المستخدمة في مؤسسات القطاع العام بين دبي وسنغافورة. شهدت الصادرات تطورات ملموسة سواء من الناحية الكمية أو النوعية، بيد أن ثمة حاجة ماسة للمضي قدماً في تطويرها بغية مواكبة التطورات الحاصلة على خريطة التنافسية العالمية.